

محضر إجتماع لجنة الصناعة والبحث العلمي

Zoom Video Conference Meeting

يوم الأربعاء الموافق ١٧ يونيو ٢٠٢٠

عقدت لجنة الصناعة والبحث العلمي بجمعية رجال الأعمال المصريين إجتماعاً من خلال Zoom Video Conference Meeting، برئاسة المهندس / مجد الدين المنزلاوي – عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة، وحضور الأستاذ / أحمد منير عز الدين – نائب رئيس اللجنة، والمهندس / خالد حمزة – رئيس لجنة الإستيراد والجمارك والمهندس / مصطفى النجاري – رئيس لجنة التصدير بالجمعية، وعدد من السادة أعضاء الجمعية من العاملين والمعنيين بقطاع الصناعة والبحث العلمي، كما شارك في اللقاء الأستاذ / محمد يوسف – المدير التنفيذي للجمعية، وممثلي الإدارة التنفيذية بها، وذلك في تمام الساعة الواحدة ظهراً يوم الأربعاء الموافق ١٧ يونيو ٢٠٢٠، بهدف فتح باب الحوار والمناقشة حول :

تأثيرات ما بعد كورونا على القطاع وكيفية الحد من آثارها :

- تأثير الوردادات على الصناعة المصرية بعد جائحة فيروس كورونا وكيفية زيادة القيمة المضافة للمنتج المصري والنهوض بالصادرات (تمهيداً لاستعراض ذلك خلال لقاء اللجنة مع وزيرة التجارة الصناعة).
- آليات التعاون والشراكة بين شركات قطاع الأعمال وشركات القطاع الخاص ومجتمع الأعمال المصري لتحقيق أهداف الدولة فيما يخص المشروعات الصناعية المشتركة، بما يسهم في النهوض بالصناعة المصرية وفتح أسواق جديدة للشركات والمنتجات المصرية في الأسواق الخارجية وتعزيز الجهود لتوفير سلسلة متكاملة من الخدمات للنهوض بالتجارة الخارجية (تمهيداً لاستعراض ذلك خلال لقاء اللجنة مع وزير قطاع الأعمال العام).

بدأ اللقاء بكلمة المهندس / مجد الدين المنزلاوي – عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة الصناعة والبحث

العلمي بالجمعية، وقد رحب سيادته بالسادة الحضور، وقد أكد سيادته على ضرورة إستعراض ومناقشة أهم التوصيات لمواجهة فترة ما بعد جائحة فيروس كورونا، وضرورة توافر الإستعداد التام لهذه الفترة، مشيراً إلى وجود إهتمام كبير من القيادة السياسية بالصناعة الوطنية لتطويرها والنهوض بها، ولكن يجب أن يترجم هذا الاهتمام بخطوات عملية تنفيذية وتحديد المتطلبات لتطوير القطاع والنهوض به خلال الفترة القادمة، كما أشار سيادته إلى ما تقوم به اللجنة خلال الفترة الحالية من تنسيق لعقد لقاء مع الدكتورة / نيفين جامع - وزيرة التجارة والصناعة لمناقشة " تأثير الوردادات على الصناعة المصرية بعد جائحة فيروس كورونا وكيفية زيادة القيمة المضافة للمنتج المصري والنهوض بالصادرات "

ثم أشار سيادته إلى الإجتماع الذي تم مؤخراً مع السيد رئيس مجلس الوزراء، وكانت اهم النقاط التي تم تناولها فيما يخص قطاع الصناعة خلال هذا اللقاء، هي زيادة القيمة المضافة للصناعة المصرية وزيادة

الصادرات ومقاومة الاغراق ، كما أكد أنه مما لا شك فيه ان كافة الدول ستحاول تعويض عجز الاسواق لديهم بالإتجاه للتصدير بكميات هائلة للدول الأخرى لتحقيق اهداف الصناعة وخطط الانتاج الخاصة بهم ، وهو الأمر الذي يجب الإلتفات له وأخذ خطوات استباقية لحماية الصناعة المصرية ، نظراً لوجود عدة محاولات لاختراق السوق المصري من قبل أكثر من دولة .

ثم أكد سيادته على ان الصناعة المصرية لديها الاستعداد لمنافسة اية منتجات من الخارج ولكن اذا تهيأت لها نفس الظروف والإمكانات التي تساعد على تطويرها والنهوض بها ، وفي هذا الشأن فقد بدأت الحكومة المصرية في التجاوب مع القطاع بعدد من القرارات التي من شأنها دعم الصناعة الوطنية ومنها : خفض أسعار الطاقة للصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة وذلك سواء بالنسبة لاسعار الغاز أو الكهرباء ، ومقترحات أخرى تم التقدم بها للحكومة وتم تنفيذها بنسب متفاوتة مثل المطالبة بإعفاء المصانع من الضريبة العقارية المفروضة عليها ، وتمت الإستجابة نسبياً وتأجيلها لمدة ٦ شهور ، كما أنه يتم دراسة ومناقشة إلغاءها بالكامل ، مما يؤكد على إستعداد واستجابة الحكومة للتعاون مع مجتمع الأعمال من خلال ما يقدم لها من مقترحات وتوصيات ، لذا فيجب الإستمرار في تقديم المقترحات والمتطلبات للحكومة ، حيث أن مجتمع الأعمال لا يطالب بحماية الصناعة المصرية ولكن بتهيئة الظروف الملائمة والمدعمة لها حتى تستطيع المنافسة وغلق الطرق على إغراق السوق المصري .

ثم أكد سيادته على أهمية هذا اللقاء لمناقشة وتحديد كافة النقاط المطروحة للمناقشة مع السيدة وزيرة التجارة والصناعة ، ومع السيد وزير قطاع الأعمال العام ، حيث تقوم اللجنة حالياً بالتنسيق لعقد Webinars بحضور سيادتهم .

ثم تم فتح باب الحوار والمناقشة ، حيث تم تناول أهم النقاط التالية :

الأستاذ / أحمد منير عز الدين - نائب رئيس لجنة الصناعة والبحث العلمي بالجمعية

أكد سيادته على أن الفترة الحالية تعد فترة تحدي اقتصادي ويجب التعامل معها بكافة الآليات الممكنة والأدوات المتاحة بتشجيع الاستثمار وتقديم كافة الوسائل المساعدة والمدعمة للصناعة المصرية ، ثم أشار سيادته إلى ما أتبعته الصين حالياً لدعم إقتصادها من خلال تخفيض سعر العملة الصينية كأحد اشكال الدعم للمصدرين لزيادة الصادرات الصينية ، حيث أن هذا الإجراء سيجعل الأسعار تنافسية للسلع الصينية إضافة إلى وجود تشجيع كبير للشركات الصينية التي عادت لإستئناف عملها ، كما أشار سيادته إلى أن تركيا تعد من الدول التي من المتوقع انها ستؤثر على مصر خلال الفترة القادمة ، لذا يجب طرح الاتفاقيات التجارية وبنودها والتعامل معها وفقاً لها ، إضافة إلى ضرورة تفعيل المنتج المحلي وإستخدام كافة الوسائل لمساندته والنهوض به .

كما أكد سيادته على أهمية تنمية الاستثمار الخارجي الصيني في مصر والتواصل مع الجانب الصيني في هذا الشأن ، مشيراً إلى دعوة المستثمرين بالصين للتعرف على كافة الفرص المتاحة من الجانب المصري للاستثمار المشترك في الصناعة ، وهنا يأتي دور مجتمع الأعمال المصري في التنسيق بين كافة المتطلبات مع الفرص المتاحة .

الأستاذ / علي لطفي - مجموعة شركات ومصانع العربي

أشار سيادته إلى مذكرة التفاهم التي تم توقيعها بين شركة النصر وشركة دونج فينج لصناعة السيارات، وهو أمر إيجابي لتشجيع المستثمرين بالخارج وجذبهم للسوق المصري، ويجب تطبيق هذا النوع من التعاون مع عدد من شركات قطاع الأعمال العام المصرية، ثم أشار سيادته إلى موافقة الحكومة المصرية على الاتفاقية الجمركية لنقل البضائع، مؤكداً على ضرورة دراسة بنود هذه الاتفاقية والتعرف على الفرص الممكنة من تطبيقها.

الأستاذ / يحيى ابو الفتوح - نائب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري

أشار سيادته إلى القرارات الإيجابية لمحافظ البنك المركزي التي تم إتخاذها مؤخراً لدعم الإقتصاد المصري وعلى رأسها تخفيض سعر الفائدة لتخفيض التكلفة، وتأجيل أقساط القروض لمدة ٦ أشهر، كما أكد سيادته على نشر التعليمات والنشرات لكافة البنوك بالتوسع في التمويل للصناعة المصرية. ثم أشار سيادته إلى اجتماع السيد رئيس الجمهورية مع محافظ البنك المركزي المصري وما تم من تعليمات بناءً على هذا اللقاء بالتأكيد على مزيد من الإحلال محل الواردات وتوجيه التمويل ورؤوس الاموال لتنمية التصنيع وتعميق الصناعة المصرية، كما أشار سيادته إلى وجود قائمة تم إعدادها بالتعاون مع مركز تحديث الصناعة تتضمن ٢٥٠ بند في الصناعات المختلفة لأولوية توجيه التمويل لها، كما أنه يتم التواصل مع مركز تحديث الصناعة لبحث آليات زيادة قوة المصانع وكفاءتها وقدرة العمل بها، إضافة إلى مجموعات عمل من البنوك للتواصل مع المصنعين للتوافق حول أكثر البنود التي يمكن الاتجاه إليها. وقد تم التأكيد على ضرورة موافاة الجمعية بنسخة من هذه القوائم الخاصة بالصناعات المختلفة، كما تم التأكيد على إمكانية إستغلال وإستثمار فرص تمويل البنوك للصناعة المصرية بشكل إيجابي بحيث يتم ذلك من خلال شراكة البنوك في المشروعات الصناعية لما لذلك من أثر إيجابي كبير في رفع جزء من عبء الديون على هذه المشروعات وفي نفس الوقت تنويع المحافظ للبنوك وتشجيع وجذب الإستثمار الأجنبي بشكل أكبر.

الأستاذ / علي صباح - عضو الجمعية

أكد سيادته على ضرورة رفع الأعباء عن الصناعة المصرية وتسهيل كافة الإجراءات والتصاريح والتراخيص لكافة الأنشطة الصناعية لزيادة قدرتها التنافسية، ثم أشار سيادته إلى كافة الإجراءات المعوقة التي تشهدها مصانع الملابس لإضافة خط إنتاج الكمادات، لما يتطلبه ذلك من ضرورة تعديل السجل الصناعي وإجراءات أخرى معقدة ومعقدة لعملية الإنتاج إضافة الى الضرائب والرسوم لكافة هذه الإجراءات، وذلك بالرغم من إحتياج السوق لهذا المنتج في هذه المرحلة، كما أن هذه الكمادات ليست طبية أي أنها لم تكن خارج إطار إنتاج الملابس.

المهندس / عمرو ابو فريخة - عضو الجمعية

أشار سيادته إلى ضرورة وجود معايير موحدة ومعلنة لهيئة الشراء الموحد، بحيث تكون هذه المعايير واضحة لكافة المصانع بحيث يتم الإلتزام بها في عملية التصنيع، كما أشار إلى أهمية دور مركز تحديث الصناعة في

رفع كفاءة الصناعة المصرية وزيادة القيمة المضافة لها، مما يسهم في الإتجاه بشكل أكبر للصناعات المغذية لصناعات اخرى مثل صناعات السيارات وصناعة الاجهزة المنزلية. كما أشار سيادته إلى أنه بالنسبة لانتاج الكمادات فأصبح يتم ذلك من خلال تصريح مؤقت وذلك وفقاً لقرار وزيرة التجارة والصناعة.

المهندس / خالد حمزة - رئيس لجنة الإستيراد والجمارك بالجمعية

وقد أشار سيادته إلى تأخر الرسائل والحاويات الواردة من الخارج والتي تتضمن خامات ومستلزمات الانتاج، إضافة إلى وجود صعوبة في الاجراءات ،مما يستلزم زيادة ساعات العمل اليومية في الجمارك المصرية والتوكيلات الملاحية وكافة الجهات المعنية بالجمارك لضمان عدم وجود تكديس. ثم أشار سيادته إلى ما تتطلبه الفترة الحالية من ضرورة إستمرار عمل المصانع المصرية، في حين أن هيئة التنمية الصناعية مازال بها اغلاق تام والذي بدأ منذ ٤ أشهر ومستمر حتى الآن، لذا يجب إستئناف العمل بهيئة التنمية الصناعية نظراً لحاجة المصانع لتجديد السجل الصناعي الخاص بها او إستخراج التراخيص، وبالتالي فإن إغلاق هيئة التنمية الصناعية يجعلها المعوق الاساسي للتصنيع .

المهندس / مجد الدين المنزلاوي - رئيس لجنة الصناعة والبحث العلمي بالجمعية

وقد أشار سيادته إلى الجزء الثاني من اللقاء والخاص بالإعداد للقاء السيد وزير قطاع الاعمال العام ،لبحث فرص التعاون مع مصانع قطاع الاعمال العام من خلال شركات ، وقد أكد سيادته على أن شركات قطاع الاعمال العام متنوعة ويجب دراسة نموذج الشراكة الخاص بشركة النصر مع شركة دونج فينج لصناعة السيارات، ودراسة امكانية تطبيق هذا النموذج على الصناعات المختلفة وشركات قطاع الاعمال الاخرى.

المهندس / مصطفى النجاري - رئيس لجنة التصدير بالجمعية

وقد أشار سيادته إلى ٢٥٠ بند الخاصة بولويات التمويل للصناعات المختلفة، مؤكداً على ضرورة وجود بند خاص للصناعات الزراعية نظراً لأن الحاصلات الزراعية تمثل فرص كبيرة لإستثمارات ضخمة في مجال الانتاج الزراعي، مشيراً أنه يتم إستيراد ٩٠% من إحتياج مصر من الحبوب، وبالتالي فالتركيز على التصنيع الزراعي أمر هام جدا في تقليل فاتورة الإستيراد من الخارج.

ثم أشار سيادته إلى تجربة سابقة لوزارة قطاع الاعمال العام في طرح عدد من النوالين للمناقشات، مشيراً إلى وجود بعض أوجه القصور في هذه التجربة مما أدى إلى عدم وجود أثر إيجابي كبير لها، وهنا أكد سيادته على ضرورة بحث إمكانية تكرار هذه التجربة ولكن مع وجود تعاون بين الجمعية والمجالس التصديرية مع وزارة قطاع الأعمال العام للحصول على هذه الخدمة الخاصة بالنوالين مع تجنب أوجه القصور التي حدثت مسبقاً، وذلك نظراً لارتفاع تكلفه النوالين حالياً، مشيراً إلى إمكانية عمل عقود اتفاق باسعار جيدة جدا بما يخدم الصادرات المصرية بشكل إيجابي.

وهنا تم الرد : بالتأكيد على مدى أهمية ملف النوالين، كما تم التأكيد على ضرورة دعوة لجنة النقل لمناقشة وتناول هذا الموضوع خلال لقاء وزير قطاع الأعمال العام.

وفي نهاية اللقاء تم الإتفاق على ما يلي :

- قيام الأستاذ / يحي ابو الفتوح بموافاة الجمعية بقوائم الصناعات التي لها أولوية لإحلالها محل الواردات ،حتى يتم تعميمها على السادة أعضاء الجمعية. (تم)
- التنسيق لتوجيه الدعوة خلال الفترة القادمة إلى رئيس مركز تحديث الصناعة لتناول قوائم الصناعات التي لها أولوية لإحلالها محل الواردات ،وبحث تقسيم ال ٢٥٠ بند قطاعيا ودور اللجان التخصصية بالجمعية للمساهمة في تنفيذ ذلك على ارض الواقع.
- تجميع كافة النقاط الهامة والتوصيات التي تم تناولها خلال اللقاء ،لعرضها خلال إجتماع اللجنة مع وزيرة التجارة والصناعة ووزير قطاع الأعمال العام .

ثم قام المهندس / مجد الدين المنزلاوي بتوجيه الشكر لكافة السادة الحضور على حسن المشاركة

الفعالة خلال اللقاء